



الدورة الخامسة والسبعون

البند 19 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 18 أيار/مايو 2021

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/75/L.83 و A/75/L.83/Add.1)]

278/75 - إعلان منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية

إن الجمعية العامة،

إنه تسترشد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع على اتخاذ تدابير لتحسين مستويات المعيشة والعمالة الكاملة وظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية،

وانه تشير إلى قرارها 266/75 المؤرخ 3 آذار/مارس 2021 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، واقتناعاً منها بأن أنشطة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال وهيئاته ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع بلدان وسط آسيا واحتياجاتها،

وانه تشير إلى قرارها 229/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة،

وانه تشير أيضاً إلى قرارها 283/72 المؤرخ 22 حزيران/يونيه 2018 بشأن تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة وسط آسيا، الذي أشارت فيه إلى أهمية تطوير وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي في مجال الاستخدام الرشيد والمتكامل لموارد المياه والطاقة في وسط آسيا، مع مراعاة مصالح جميع دول المنطقة،

وانه تشير كذلك إلى قرارها 214/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن السياحة المستدامة والتنمية المستدامة في وسط آسيا، الذي سلّمت فيه بأهمية دور السياحة المستدامة بوصفها أداة



إيجابية من أدوات تحسين نوعية الحياة لجميع الشعوب وبإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وحماية البيئة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تتسم بالعالمية والشمول وبعد المدى، وتركز على الناس وتقضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام⁽¹⁾، الذي يتضمن معلومات عن الاتجاهات في التكنولوجيات الجديدة والناشئة وتأثيرها على التنمية المستدامة، ويعرض الدروس المستخلصة والممارسات الرشيدة في البلدان النامية في مجال تعزيز القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ويبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المناقشات السياسية والبحوث الرفيعة المستوى المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بوصفها عامل تمكين لتحقيق التنمية المستدامة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير أيضا إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، المعنون "عصر الترابط الرقمي"، الذي قدّم إلى الأمين العام في 10 حزيران/يونيه 2019، وإذ تشير كذلك إلى تقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"، الذي قدّم في 11 حزيران/يونيه 2020،

وإذ تسلّم بالدور الحيوي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التكنولوجيات السليمة بيئياً، تأديته في مجال التنمية وفي تيسير الجهود المبذولة لمواجهة التحديات العالمية، من قبيل جهود حماية البيئة، والتعجيل بخطى التنوع الاقتصادي والتحول الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة ودعم التنمية المستدامة في نهاية المطاف،

وإذ تسلّم أيضا بأن التعاون والعمل المشترك مع البلدان النامية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان والمبادلات التجارية معها وفي ما بينها، أمورٌ أساسية في النهوض بقدرة هذه البلدان على إنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية والابتكارية وتحصيلها واستيعابها واختيار اللائق منها وتكييفها والانتفاع بها،

وإذ تقر بأن الآثار البشرية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية السلبية لمأساة حوض بحر آرال تتجاوز حدود المنطقة وتثير الانشغال على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى إنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للأمن البشري لمنطقة بحر آرال برعاية الأمم المتحدة، بهدف التغلب على الظروف السلبية الناجمة عن الكارثة الإيكولوجية في منطقة بحر آرال وتنفيذ مشاريع لتحسين الحالة الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة،

وانه تلاحظ إنشاء مركز الابتكار الدولي لحوض بحر آرال تحت قيادة رئيس جمهورية أوزبكستان، الذي يتوخى من أنشطته المضطلع بها على المستوى الوطني تحسين النظام الإيكولوجي والحياة المستدامة في الأراضي المالحة، وكذلك التعاون في مجال الشراكات مع المنظمات الدولية من أجل إيجاد وتنفيذ الابتكارات والحلول لمختلف مشاكل البيئات المالحة في قاع بحر آرال المجفّف،

1 - **تؤيد** المبادرة الرامية إلى تحويل منطقة بحر آرال من منطقة أزمة إيكولوجية إلى منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية؛

2 - **تعرب عن دعمها** للجهود والمبادرات الإقليمية الجارية لتعزيز الحالة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية في منطقة بحر آرال؛

3 - **تشجع** البحوث والأنشطة الاستشارية العلمية لمواصلة إنقاذ البيئة وتحسينها، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتحسين نوعية حياة السكان في منطقة بحر آرال؛

4 - **تؤكد من جديد** أن الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال يظل الوكالة الدولية الرئيسية التي تهدف إلى حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الإنساني في منطقة بحر آرال، وفي حوض بحر آرال برمته، مع مراعاة مصالح جميع دول المنطقة؛

5 - **تدعو** الدول الأعضاء وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها والمؤسسات المالية الدولية والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة إلى إجراء بحوث تعاونية مشتركة متعدد التخصصات وأنشطة تعاون علمي وابتكاري في منطقة بحر آرال مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، وكذلك مع المبادرات الوطنية مثل مركز الابتكار الدولي لحوض بحر آرال تحت قيادة رئيس جمهورية أوزبكستان، واستحداث مناطق وقائية مكسوة بالغابات في قاع بحر آرال المجفّف؛

6 - **تشدد** على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي في سبيل تنفيذ الإجراءات المشتركة الرامية إلى التغلب على عواقب أزمة بحر آرال وتحقيق استقرار الوضع الإيكولوجي في منطقة بحر آرال، ومنع المزيد من التصحر والتخفيف من حدة الآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية السلبية عن طريق تثبيت أساليب تحسين غابات الكتل الرملية في قاع بحر آرال المجفّف، الذي يخضع لما ينتقل من رماد وملح وغبار، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ، وتطوير السياحة البيئية وتنفيذ تدابير أخرى؛

7 - **تعلم** منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية، وفي هذا السياق تهيب بالدول الأعضاء وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها والمؤسسات المالية الدولية والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة إلى استحداث وتنفيذ التكنولوجيات السليمة بيئياً وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام وتكنولوجيات توفير الطاقة والمياه في منطقة بحر آرال، تماشياً مع الهدف 7-17 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁾.

الجلسة العامة 66

18 أيار/مايو 2021